المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵓⵍ ⴰ ⵙⵍⵎⵓⵎⵉ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التنمية القروية :
مجال المناطق الجبلية

إحالة رقم 2017/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵖⵓⵎⵙⵖ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⴼ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التنمية القروية :
مجال المناطق الجبلية

إحالة رقم 2017/21

طِبقا للمادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس النواب بتاريخ 20 مارس 2017 من أجل إعداد دراسة حول موضوع «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية». وفي هذا الإطار، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية بإعداد هذه الدراسة.

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع خلال دورتها 78 العادية المنعقدة في 28 شتنبر 2017 على هذه الدراسة المنجزة تحت عنوان «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية» والتي استُخلِص منها هذا الرأي.

مقدمة

تمتاز المناطق الجبلية المغربية بتنوعها الكبير وبتعدد وتنوع خصائصها الطبيعية (الجغرافية والمناخية والبيئية والجيولوجية والمائية). كما أن دورها التاريخي في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتراثها الثقافي يجعلان منها مجالات ترابية ذات أهمية أساسية في تنمية البلاد بشكل عام والنهوض بأوضاع ساكنة المناطق الجبلية على وجه الخصوص.

وتزخر هذه المناطق الجبلية بإمكانات متنوعة في مجالات الفلاحة والغابات والمراعي والمناجم والسياحة والصناعة التقليدية، بيْد أنها غير مُستَغَلةٍ بشكل أمثل ولا بطريقة منسجمة.

كما تُوفِّر المناطق الجبلية فرصة لتحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على تثمين الموارد وخلق دينامية جديدة في القطاعات المنتجة للثروة ولفرص الشغل، من خلال إحداث أقطاب للتنمية خاصةٍ بكل سلسلة جبلية.

لكن، ورغم هذه الثروات، تُسجَّلُ أعلى معدلات الفقر والهشاشة على المستوى الوطني بالمناطق الجبلية، وتشهد هذه الأخيرة تأخرا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتظل مساهمتها المباشرة في الناتج الداخلي الخام محدودة، إذ لا تتجاوز 5 في المائة.

منذ سنوات الستينيات، تم إطلاق العديد من المشاريع «المندمجة» من أجل تنمية العالم القروي. كما جرى إطلاق برامج قطاعية خاصة هدفها سد أشكال النقص الحاصل في مجال البنيات التحتية والولوج إلى الخدمات الأساسية. وجرت أيضا مباشرة جملة من الإصلاحات تَهُمُّ التخطيط الإستراتيجي وإطار الحكامة ورافعات تمويل مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

غير أن التقدم الذي تم إحرازه في إطار هذه المشاريع والبرامج لم يساهم في التحسين الفعلي لظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، ولم يسمح بالتصدي الفعال للإشكاليات الطبيعية الخاصة التي تهدد هذه المناطق من قبيل تأثيرات التغيرات المناخية، لاسيما موجات البرد والفيضانات المدمرة و/أو الفترات الطويلة من الجفاف. وتؤدي هذه التأثيرات، التي يعمق حدتها ضغط النشاط الإنساني، إلى تدهور الغطاء النباتي (قطع الأشجار بشكل غير قانوني، اقتلاع نباتات أرضية الغابات، استخلاص الفحم الخشبي من خشب الأشجار، الرعي الجائر) وانجراف التربة والاختفاء المتواصل للوحيش البري.

لاشك أن السلطات العمومية بذلت جهودا محمودة في مجال تنمية العالم القروي بشكل عام (بما فيه المناطق الجبلية)، غير أن المشاريع والبرامج التنموية المنجَزة، غالبا ما كانت تُعَدُّ في ظل غياب رؤية مندمجة ومقاربات ملائمة لخصوصيات هذه المناطق.

وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار أوجه الخصاص على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتفاوتات بين مكونات المجال الترابي الواحد، وفي ما بين المجالات الترابية، مما ساهم في بقاء هذه المناطق في حالة من العزلة والنقص في التجهيز تعوق نماءها. وفي هذا الصدد، تبرز جملة من التساؤلات تهم الجوانب التالية:

- استهداف المناطق وسكانها وأخذ تنوعهم وخصوصياتهم بعين الاعتبار؛
- السياسة العمومية الموجَّهة لتنمية المناطق الجبلية؛

- ملاءمة المقاربات والبرامج والتدابير الموجهة للمناطق الجبلية؛
- النسيج الاقتصادي ومشاكل الولوج للسوق والنقص في تثمين واستغلال الموارد الطبيعية بالمناطق الجبلية؛
- أخذ ظاهرة حركية سكان المناطق الجبلية بعين الاعتبار؛
- ملاءمة إطار الحكامة الخاص بتدبير شؤون المناطق الجبلية وتدبير الموارد البشرية والمادية المخصصة لتنميتها ؛
- تتبع وتقييم سياسات وبرامج ومشاريع وتدابير تنمية المناطق الجبلية.

إن هذه الإشكاليات تسائل مدى فعالية السياسات العمومية التي جرى تنفيذها حتى الآن وانعكاسها على المعيش اليومي للساكنة، كما تسائل مدى التقائية المخططات والبرامج المنجزة، وإعمال الحكامة، والرؤية المندمجة المُتبنَّاة من أجل تنمية المناطق الجبلية، وانسجام تدخلات الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

الإطار المنهجي

من أجل الاستجابة للإحالة الواردة من لدن مجلس النواب، اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه من المهم العمل على استعراض الوضع الراهن لتنمية المناطق الجبلية؛ تقييم مختلف الإشكاليات الناجمة عن السياسات العمومية المنجزة في هذه المناطق؛ واقتراح توصيات ذات بعد إستراتيجي وآليات عملية من أجل تنمية هذه المناطق.

ولتحقيق هذا الهدف، قام المجلس بما يلي:

- تحليل المراجع والوثائق ذات الصلة بالموضوع، مع ترصيد ما تم إنجازه في مجال تنمية المناطق الجبلية؛
- عقد جلسات إنصات وتنظيم ورشات عمل من أجل مناقشة المواضيع الرئيسية التي تهم التنمية الشاملة للمناطق الجبلية مع مختلف الفاعلين والأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، المؤسسات العمومية، المنظمات المهنية، المجتمع المدني، المختصون في المجال من داخل المجلس أو خارجه بالإضافة إلى الهيئات الدولية، لاسيما البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وبعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب...)؛
- تنظيم زيارة ميدانية لجهة بني ملال – خنيفرة، وعقد لقاءات مع عدد من الفاعلين الجهويين والمحليين (المنتخبون، أعضاء من مجلس الجهة، ممثلو المجتمع المدني، ممثلو القطاعات الوزارية المعنية).
- إنجاز دراسة مقارِنة لتجارب بعض الدول التي حددتها اللجنة، وذلك من أجل الوقوف عند أهم الدروس المستخلصة، المفيدة والملائمة أكثر لوضعية المغرب.

وقد ارتكز التحليل التي تم إجراؤه، على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات، خاصة الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الذي تم الاستناد عليه من أجل استثمار العديد من المؤشرات، وهي المؤشرات التي قام المجلس بتوظيفها من أجل الوقوف عند خصائص مختلف المناطق الجبلية.

تعريف وتحديد واستهداف المناطق الجبلية

تعددت المقترحات المتعلقة بتعريف وتحديد المناطق الجبلية بالمغرب، غير أن القاسم المشترك بينها جميعا يكمن في اعتماد معيار شكل التضاريس، خاصة الارتفاع، في تحديد هذه المناطق (ارتفاع أكثر من 500 متر). ويبدو أن تحديد المناطق الجبلية الذي يحظى بالاجماع هو التحديد الوارد في وثائق البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، الذي أنجزته واعتمدته سنة 2015 اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي تتألف من 17 قطاعا وزاريا[1].

وحسب التحديد المشار إليه، تتألف المناطق الجبلية المغربية من خَمْسِ سلاسل جبلية رئيسية[2] أُلحِقت بكل واحدة منها سلسلة جبلية أخرى ثانوية، وذلك على النحو التالي :

- الريف وبني يزناسن؛
- الأطلس المتوسط – هضبة اولماس؛
- الأطلس الكبير الغربي الرطب ومنطقة الجبيلات؛
- الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو؛
- الأطلس الصغير.

كما يقترح هذا التحديد إدماج الهضاب العليا (النجود العليا) الموجودة بجهة الشرق وواحات المناطق المرتفعة ضمن هذه السلاسل الجبلية الرئيسية وذلك بالنظر لعلاقات التفاعل القائمة بينها وبين هاذين المجالين.

غير أنه تجدر الإشارة إلى النقص الحاصل في المعطيات والمعلومات الخاصة بالمناطق الجبلية. ذلك، أنه باستثناء مُلخص الإستراتجية المتعلقة بالبرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، فإن الوثائق والمصادر التي تتناول إشكالية تنمية المناطق الجبلية بشكل منفصل عن العالم القروي تظل نادرة.

لذلك، وعلى ضوء مع سبق، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التحديد المشار إليه أعلاه من أجل إعداد هذه الدراسة.

1 – وزارات : الداخلية، الفلاحة والصيد البحري، الاقتصاد والمالية، الأوقاف والشؤون الإسلامية، السكنى والتعمير وسياسة المدينة، الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، التشغيل والتكوين المهني، التجهيز والنقل، التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعليم العالي، التربية الوطنية، الطاقة والمعادن والماء والبيئة، الصناعة التقليدية، الصحة، الشؤون العامة والحكامة.

2 – وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، 2016 : تنمية المناطق الجبلية : الإستراتيجية ومقاربة التدخل. عرض تم تقديمه يوم السبت 19 مارس 2016 بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

1. المناطق الجبلية : رصيد مادي وغير مادي هام

تتميز المناطق الجبلية المغربية بتنوع كبير على المستوى المناخي والإيكولوجي والاقتصادي والثقافي والإنساني. لكن، وبالرغم من الإمكانات والثروات التي تتوفر عليها هذه المناطق الجبلية (70 في المائة من الموارد المائية و62 في المائة من مساحة الغابة المغربية ومجال للتنوع البيولوجي يضم حوالي 80 في المائة من الأنواع المستوطنة)، فإن مساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية للبلاد تظل محدودة، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام و10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني[3].

إن مستوى التنمية البشرية بالمناطق الجبلية يبقى غير كاف. فإذا كانت نسبة الأمية بالمناطق الجبلية تقارب النسبة المسجلة في الوسط القروي (47,5 في المائة)، فإنها مرتفعة مقارنة مع المستوى الوطني (42,5 في المائة في المناطق الجبلية مقابل 32,2 في المائة على المستوى الوطني)، وذلك رغم التدابير المتخَذة من أجل محو الأمية. وإذا كانت النسبة العامة للأمية تظل متقاربة بين مختلف السلاسل الجبلية، فإننا نلاحظ في المقابل أنها أكثر ارتفاعا في الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية (51,1 في المائة) وفي صفوف الإناث (54,8 في المائة مقابل 29,8 في المائة في صفوف الذكور).

يَتَبين من خلال توزيع السكان حسب قطاع النشاط، أن عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع العام في المناطق الجبلية (6,6 في المائة)، وبشكل خاص في الجماعات القروية بالمناطق الجبلية (4,7 في المائة)، أقل من التي يوفرها على المستوى الوطني (10,2 في المائة). غير أن هذه النسبة تظل أعلى من تلك المسجلة بالعالم القروي (3,2 في المائة).

هكذا، تتأثر المناطق الجبلية سلبا جَرَّاء التمثيلية الضعيفة للقطاع الخاص بها في مجال التشغيل وجراء نقص تأطير القطاع العام الممثَّلِ بشكل ضعيف في هذا المناطق.

من جهة أخرى، تبلغ نسبة جماعات المناطق الجبلية التي يَقِلُّ معدل البطالة فيها عن 10 في المائة، 38,3 في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة على المستوى الوطني وعلى صعيد العالم القروي 35,2 في المائة و47,8 في المائة على التوالي. وتبلغ هذه النسبة 47,2 في المائة في الجماعات القروية بالمناطق الجبلية و6 في المائة بالجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية (94 في المائة من الجماعات الحضرية تسجل معدل بطالة يتجاوز 10 w في المائة)، مما يشير إلى أن البطالة تنتشر بشكل أكبر في المراكز الحضرية للمناطق الجبلية.

عموما، تُسجِّل المناطق الجبلية معدلات فقر أعلى من المستوى الوطني (8,76 في المائة بالنسبة لمجموع المناطق الجبلية). ذلك أن كل السلاسل الجبلية، باستثناء الريف والجبيلات، تعرف معدلات فقر أعلى من المتوسط الوطني (3,5 في المائة) [4] (الشكل رقم 1).

3 – وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، 2016 : تنمية المناطق الجبلية : الإستراتيجية ومقاربة التدخل. عرض تم تقديمه يوم السبت 19 مارس 2016 بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

4 – المندوبية السامية للتخطيط، 2017 : عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014.

الشكل رقم 1 : معدل الفقر النقدي حسب السلاسل الجبلية

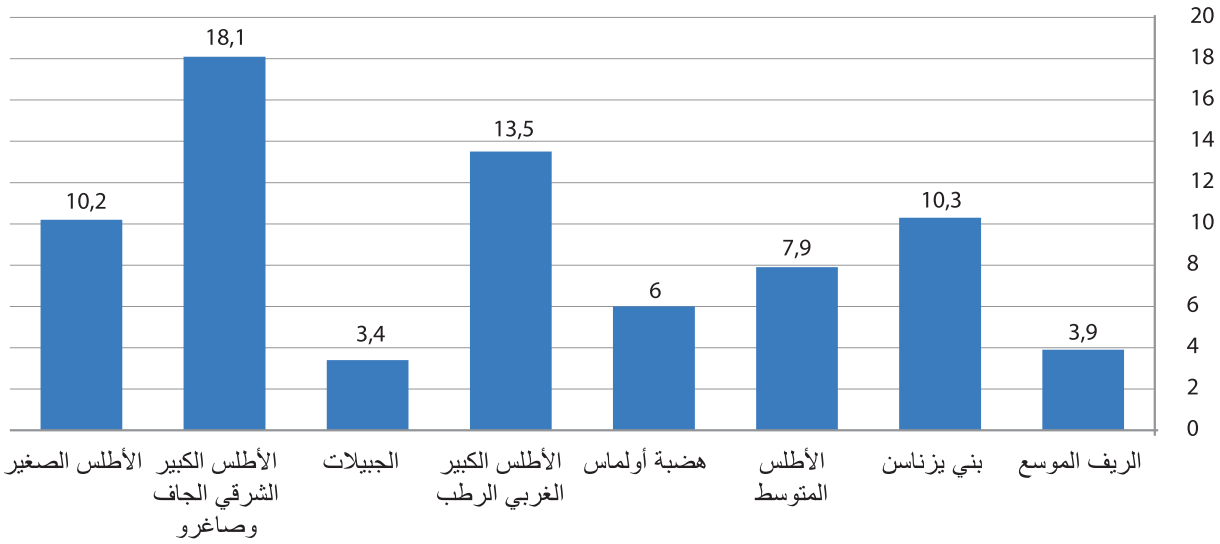

المصدر : معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

ويَقِلُّ دَخْلُ سكان المناطق الجبلية بمَرتين عن المتوسط الوطني، وهو دخْل يتأتى حوالي نِصفُهُ من تربية المواشي والفلاحة. أما الإمكانات التي يوفرها مجال السياحة الجبلية فتبقى غير مُستغَلَّةٍ بالقدر الكافي[5].

يُعتبر الأطلس الكبير الغربي الرطب (31 في المائة من مجموع مساحة المناطق الجبلية) والأطلس المتوسط (20 في المائة) والأطلس الكبير الشرقي الجاف وجبل صاغرو (15 في المائة) والأطلس الصغير (15 في المائة) السلاسل الجبلية الأكثر أهمية، إذ تمثل مساحاتها مجتمعة 81 في المائة من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية.

يقدر تعداد ساكنة المناطق الجبلية والمناطق الملحقة بها (واحات المناطق المرتفعة والنجود العليا بجهة الشرق) بـ8.636.453 نسمة، من أصل عدد ساكنة المملكة البالغ 33.848.242 نَسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014) أي ما يعادل 25 في المائة من مجموع الساكنة الوطنية.

ولم يشهد النمو الديمغرافي بالمناطق الجبلية سوى تغير ضئيل، حيث مرت نسبة عدد ساكنة الجبال من 26 في المائة من مجموع الساكنة الوطنية سنة 2004 إلى 25 في المائة سنة 2014. ويمكن أن يُفَسَّر هذا الأمر بأهمية الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية الأقرب أو نحو المدن الكبرى.

ويوجد أعلى معدل تركيز للسكان في الريف[6] والأطلس الكبير الغربي الرطب والأطلس المتوسط. إذ يمثل عدد السكان الذين يقطنون بهذه السلاسل الجبلية 33 في المائة و29 في المائة و19 في المائة على التوالي من مجموع عدد سكان المناطق الجبلية، وتشكل أعدادهم مجتمعة 81 في المائة من إجمالي عدد ساكنة المناطق الجبلية. وتتجلى هذه الوضعية بحدة أكبر في الريف، إذ يضم 33 في المائة من مجموع ساكنة المناطق الجبلية، والحال أنه لا يمثل سوى 11 في المائة من إجمالي مساحة المناطق الجبلية بالمملكة.

5 – وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

6 – 112,7 نسمة في كل كلم مربع في الريف، مقابل 16,6 بالأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو، و 18,1 بالأطلس الصغير.

وعلى عكس الساكنة الوطنية التي يغلب عليها اليوم الطابع الحضري (بنسبة 60,1 في المائة) أكثر من القروي، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، فإن الطابع القروي لا يزال الغالب على المناطق الجبلية، حيث لا يمثل سكان المدن والمراكز الحضرية سوى 27,3 في المائة من إجمالي ساكنة المناطق الجبلية. وتُسجَّل أكبر نسبة للتعمير في المناطق الجبلية بكل من الأطلس المتوسط وبني يزناسن (45 في المائة و43 في المائة على التوالي).

يمثل الذكور 51,6 في المائة من مجموع ساكنة المناطق الجبلية، مقابل 49,8 في المائة على المستوى الوطني و50,4 في المائة[7] في العالم القروي.

ورغم هيمنة الفئات الشابة، تعد نسبة السكان البالغين من العمر 65 سنة فما فوق أكثر أهمية في المناطق الجبلية (7,7 في المائة في صفوف الإناث و6,6 في المائة في صفوف الذكور) مقارنة مع المتوسط الوطني (6,3 في المائة لدى الإناث و5,9 في المائة لدى الذكور) ومع النسبة المتوسطة المسجلة في المناطق القروية (6,6 في المائة في صفوف النساء و6,4 في المائة في صفوف الذكور).

وقد يعزى هذا الوضع إلى مغادرة الشباب المناطق الجبلية نحو المدن والمراكز الحضرية إما من أجل الدراسة أو بحثا عن عمل.

وتبرز هذه الملاحظة الحاجة لتوفير المواكبة وخلق فرص الشغل بهذه المناطق، لاسيما لفائدة الشباب. كما أن هذه الحاجة تطرح بحدة أكبر على مستوى الجماعات الحضرية.

من جهة أخرى، تتسم المناطق الجبلية بغنى مناظرها الطبيعية بفضل تضاريسها التي تمتاز بمرتفعات تتجاوز بالأطلس الكبير، 4000 متر (4167 متر بالنسبة لقمة توبقال و4071 متر بالنسبة لجبل مكون). ولقد أفرزت هذه المرتفعات، التي تتضاف إليها منحدرات شديدة في بعض المناطق، مناظر طبيعية ذات جاذبية تجعل من الجبال المغربية وجهة سياحية تحظى بالإقبال. وفي الوقت ذاته، تجعل هذه الخصائص المناطق الجبلية معرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية (موجات البرد القارس، الفيضانات، انجراف التربة...) مع مستوى من التجهيزات أقل من المتوسط الوطني، ووسائل محدودة للولوج والإغاثة المستعجلة.

كما أن المناطق الجبلية، لاسيما الأطلس، تزخر بتنوع بيولوجي من الوحيش والنباتات ذي قيمة عالية. حيث تضم حوالي 80 في المائة من الأنواع المستوطنة بالمغرب (لا توجد إلا بهذه المناطق). كما تُعتبر المناطق الجبلية خزان مياه المغرب، وذلك بفضل شبكة هيدروغرافية (مائية) كثيفة جدا فضلا عن تعدد خزانات المياه سواء الاصطناعية (السدود وأحواض تجميع المياه...) أو الطبيعية (البحيرات، المستنقعات، البحيرات والأحواض الجبلية وغيرها). غير أن التساقطات تأتي غالبا بهذه المناطق على شكل عواصف رعدية وزخات مع تركزها الشديد وكثافتها وقصر مدة هطولها مما يتسبب غالبا في خسائر جراء ما تحدثه من فيضانات.

ويُبرِزُ تحليل الشبكة الهيدروغرافية والمسطحات المائية أن الريف يتوفر على أكبر مساحة من خزانات المياه، في حين توجد الشبكة الهيدروغرافية الأكثر كثافة على مستوى الأطلس الكبير الغربي الرطب. وتعتبر الجبيلات وبني يزناسن أقل المناطق الجبلية توفرا على الموارد المائية.

7 – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

تتوفر كل السلاسل الجبلية على موارد منجمية مهمة، لاسيما بسلسلتي الأطلس الكبير والأطلس الصغير.

وفضلا عن رأسمالها المادي، تحبل المناطق الجبلية برصيد ثقافي وتراثي غني يتسم بقيم خاصة، وبتراث أصيل وبإبداع فني وكذا بتنظيم اجتماعي ومؤسساتي وممارسات مبتكرة في تدبير الموارد. وبإمكان هذا التراث أن يشكل مصدرا لخلق الثروات وفرص الشغل وعاملا لتعزيز جاذبية المملكة. غير أن مختلف مكونات هذا التراث المادي والثقافي لا تزال غير مُستثمَرة بالشكل الكافي ولايزال ما تزخر به من إمكانات تنموية واعدة مجهولا لدى الكثيرين. كما أن سكان بعض المناطق في المجالات الجبلية، الذين لا يستعملون أحيانا إلا اللغة الأمازيغية، لا يتوفرون على القدر الكافي من وسائل التواصل، مما يزيد من تعميق عزلتهم.

2. سياسات عمومية بمنجزات مادية مهمة لكن بتأثير محدود على الرأسمال البشري

لقد همت التدخلات العمومية المناطق الجبلية بشكل غير مباشر منذ زمن طويل، وذلك من خلال القوانين والتدابير الخاصة بالمجال الغابوي الذي يَشْغَلُ أكبر حيز من المناطق الجبلية. وقد شكل ظهير 10 أكتوبر 1917 نقطة انطلاق تنظيم استغلال واستعمال المجال الغابوي ثم تحديد الملك الغابوي.

وبالموازاة مع ذلك، تم إطلاق العديد من المشاريع منذ سنوات الستينيات من أجل تنمية العالم القروي. وقد همت هذه المشاريع بطريقة أو بأخرى بعض المناطق الجبلية، لكن دون أن تستفيد هذه الأخيرة من سياسة خاصة أو إستراتيجية تنموية مندمجة. ولم يتسن هذا الأمر إلا سنة 2015 مع اعتماد البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية.

1.2 التنمية الاجتماعية للمناطق الجبلية : جهود محمودة لكن النتائج تظل غير كافية

انطلاقا من النصف الثاني من سنوات التسعينيات، اكتسى البعد الاجتماعي للتنمية زخما جديدا بسبب الدفعة التي أعطاها إياه انخراط أعلى سلطات البلاد والتعبئة المتنامية للمجتمع المدني. هكذا، شهدت القطاعات الاجتماعية وضع برامج كبرى، خاصة في مجالات التربية والتكوين والصحة والبنيات التحتية الأساسية، من قبيل كهربة العالم القروي والولوج للماء الصالح للشرب وفك العزلة عن الساكنة القروية، وهو ورش تطلب استثمارات عمومية مهمة.

تحسنت المؤشرات المتعلقة بالبنيات التحتية والولوج للخدمات الاجتماعية تحسنا ملحوظا بفضل البرامج الكبرى الموجهة للوسط القروي. وقد بلغت نسبة الولوج إلى الطرق القروية 79 في المائة سنة 2016 مقابل 34 في المائة سنة 1994، في حين أن نسبة الحصول على الماء الصالح للشرب قدرت بـ 95 في المائة سنة 2015 مقابل 34 في المائة سنة 1994، فيما بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 99 في المائة سنة 2015 مقابل 18 في المائة سنة 1995[8].

8 – رئيس الحكومة، 2017 : جواب أمام مجلس المستشارين عن السؤال المتعلق بالمحور الثاني : إستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، الأربعاء 7 يونيو 2017.

فيما يتعلق بالولوج للخدمات الصحية، عرفت مؤشرات الصحة تحسنا مستمرا. إذ بلغ أمد الحياة عند الولادة 75,5 سنة في 2014، أي ما يعادل زيادة حوالي 5,2 سنوات خلال عقد من الزمن. وبالمثل، شهدت وفيات الأطفال انخفاضا كبيرا، حيث بلغت28,8 وفاة من بين كل 1000 مولود حي في صفوف الأطفال دون السنة الواحدة سنة 2015[9] (مقابل 40 وفاة في الفترة 2003-2004) و30,5 وفاة لكل 1000 مولود حي في صفوف الأطفال دون 5 سنوات (مقابل 47 في الفترة 2003-2004).

كما حظيت مكافحة أمراض ووفيات الأمهات والأطفال باهتمام خاص، حيث اعتمدت الحكومة خطة عمل برسم الفترة (2006-2015) للنهوض بصحة الأم والطفل. وفي هذا الصدد، تحقق انخفاض مهم في نسبة وفيات الأمهات في المناطق القروية، بلغت نسبته 25 في المائة بين سنتي 2011 و 2016. غير أن وفيات الأمهات والأطفال لا تزال تطرح مشاكل حقيقية بالمناطق الجبلية بالنظر للإكراهات الجغرافية والمناخية ولنقص الوسائل البشرية وتأطير القرب لفائدة سكان هذه المناطق.

هكذا، ورغم الجهود المبذولة، فلا تزال هناك العديد من المشاكل المرتبطة بالولوج للرعاية الصحية الأساسية في الوسط القروي، كما أن هذه المشاكل تمس بشكل أكبر المناطق الجبلية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- رغم أن شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تغطي مجموع التراب الوطني وتشكل القاعدة الإجرائية لكل تدخل صحي، فهي تعاني من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائي، ومن غياب خريطة صحية، وقلة الموارد البشرية والمالية، كما تشكو من تدبير غير ناجع ومتسم بطابعه الممركز واختلالات على مستوى نظام الإجلاء الصحي؛
- تعرف شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تفاوتا كبيرا في توزيعها، سواء بين الجهات أو داخل الجهة نفسها أو بين الوسط الحضري والوسط القروي؛
- يواجه نحو 24 في المائة من السكان صعوبة من الناحية الجغرافية في الوصول إلى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- الموارد البشرية في القطاع الصحي (أعداد أطباء الطب العام أو المختصين) غير كافية وغير مستقرة؛

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات المكلفة بالرعاية الصحية الأولية، لا تؤدي دائما الوظيفة المنوطة بها، وذلك بسبب نقص الموظفين المؤهَّلين.

وفي ما يتعلق بالولوج للتعليم، فقد تم تسجيل تقدم ملموس خاصة على مستوى تعميم التعليم الابتدائي ومحاربة الهدر المدرسي (برنامج «تيسير») وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث.

لكن، وإذا كانت المنظومة التربوية أحرزت تقدما على مستوى تعميم الولوج للتعليم، بفضل السياسات المعتمدة منذ الاستقلال، فإنها لم تنجح في تحقيق المستوى المطلوب من الجودة في الوسط القروي، وبالأخص في المناطق الجبلية. كما يُلاحَظ وجود تفاوتات مهمة بين المناطق الجبلية وباقي جهات المملكة في مجال الولوج للتربية والتكوين.

9 - وزارة الصحة: الصحة بالأرقام :
SANTE EN CHIFFRES 2015, EDITION 2016 : 2016 ; MS.

وفيما يتعلق بنسبة التمدرس، فنلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع نسبيا على مستوى مجموع المناطق الجبلية، إذ يتجاوز بشكل عام 80[10] في المائة، باستثناء الأطلس الكبير الجاف، حيث تقل نسبة التمدرس في بعض الجماعات القروية عن 50 في المائة، بل حتى عن 30 في المائة[11].

ويُبرِزُ توزيع سكان المناطق الجبلية حسب مستوى الدراسة، وجود مستويات متقاربة مع الوسط القروي ولكنها تظل أقل بكثير من المعايير الوطنية. ذلك أن نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي تبلغ 49,7 في المائة من مجموع سكان المناطق الجبلية، مقابل 46,6 في المائة على المستوى الوطني و52,9 في المائة بالوسط القروي. وتصل هذه النسبة إلى 53,9 في المائة بالجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية. أما بخصوص نسبة الأشخاص ذوي مستوى التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتعليم العالي فإنها ضعيفة جدا، إذ تبلغ 10,4 في المائة و4,7 في المائة و2,3 في المائة على التوالي. وتَشهَدُ مختلف السلاسل الجبلية مستويات متقاربة نسبيا في ما يتصل بتوزيع ساكنتها حسب المستويات التعليمية.

وتُبَيِّنُ هذه النتائج أن المناطق الجبلية مازالت تعاني خصاصا في تمدرس الأطفال، مما سينعكس لاحقا على وضعية التشغيل.

وينبغي أن تحرص الإصلاحات الجارية التي يضطلع بها الفاعلون المكلفون بالتربية الوطنية على أن تُدمِج بشكل أكبر إكراهات وخصوصيات المناطق الجبلية. وهي إكراهات تهم بشكل خاص نمط تعيين الموارد البشرية، التي غالبا ما تواجه مشاكل متعلقة بالسكن وبالبنيات التحتية الأساسية بالمناطق الجبلية، كما تهم ملائمة مضامين وجودة التعليم وتدبير الزمن المدرسي، لاسيما خلال فترات البرد القارس.

وبخصوص مجال السكنى، تبقى تدخلات السياسات العمومية في مجال السكنى محدودة جدا في المناطق القروية، وذلك بالنظر لخصوصيات السكن التي تختلف من منطقة إلى أخرى ولضعف، بل غياب، أخذ بُعد السكن القروي بعين الاعتبار في السياسات العمومية وفي استراتيجيات الفاعلين العاملين في هذا المجال.

وقد عمل سكان المناطق الجبلية، بمن فيهم الرحل، على تطوير أنواع مختلفة من المساكن الملائمة لنمط حياتهم وللوسائل المتاحة، لكنها مساكن لا تَستجيب بالضرورة دائما لشروط السكن اللائق. وكان من المفترض أن تشكل تجربة المراكز القروية الصاعدة فرصة لتجميع الخدمات الأساسية، لاسيما في مجالات التربية والتعليم والصحة، ووقف الهجرة، لكنها ظلت غير مُجهَّزةٍ وغير مُهيَّئةٍ بالقدر الكافي.

بخصوص شبكة الاتصالات : حسب البحث السنوي للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات برسم سنة 2016، أضحى استعمال الهواتف المتنقلة يشمل جميع الأسر القروية تقريبا. وأبرزت الوكالة في هذا الصدد أن أزيد من 90 في المائة من الأفراد المتراوحة أعمارهم بين 12 و65 سنة كانوا يتوفرون على هاتف متنقل سنة 2016.

غير أن نطاق تغطية الشكبة، الذي لا يكون دائما في المستوى المطلوب، حال دون الاستفادة المثلى من هذا التقدم في تقليص عزلة الساكنة والمساهمة في تنمية المناطق الجبلية.

10 – تبلغ نسبة التمدرس أكثر من 80 في المائة في 94,80 في المائة من الجماعات؛ وأكثر من 90 في المائة في 76,4 في المائة من الجماعات؛ وأقل من 50 في المائة في 0,25 في المائة من الجماعات.

11 – إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط : الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

بخصوص وضعية المرأة : رغم التقدم المحرز في إطار الإصلاحات المنفَّذة لفائدة المرأة، إلا أن وضعيتها بالمناطق الجبلية ما تزال غير مواتية. وتنشط النساء بشكل كبير في القطاع الفلاحي ويمتلكن مهارات ومعارف في عدة ميادين (تربية المواشي، الطب التقليدي، تثمين المنتجات الفلاحية والمنتجات الفرعية، الصناعة التقليدية...). لكن، لا يتم تثمين وتقدير عملهن بالشكل الكافي وغالبا ما لا يتقاضين أجرا عليه، كما أن تمثيلية المرأة في الهيئات المحلية المنتخبة تظل رمزية في الغالب. وتبقى الإكراهات الثقافية والصور النمطية التي تسيء إلى وضع المرأة ودورها أكثر حدة بالمناطق الجبلية.

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة فهم يعيشون معاناة مزدوجة بالمناطق الجبلية. إذ يُبرِز توزيع نسب انتشار الإعاقة على المستوى الجهوي، أن هذه النسب تتجاوز المتوسط الوطني ببعض الجهات كما هو الحال في الجهتين الجبليتين : طنجة – تطوان (11,42 في المائة) وتادلة – أزيلال (9,83 في المائة)، في حين أن نسب انتشار الإعاقة في جهات أخرى تقل عن المتوسط الوطني، ويتعلق الأمر بكل من جهات مراكش – تانسيفت – الحوز (3,94 في المائة) والدار البيضاء الكبرى (3,96 في المائة) والرباط – سلا- زمور- زعير (4,69 في المائة) ثم وادي الذهب – لكويرة (2,9 في المائة). كما أن كل أسرة من بين أربعة أسر لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة مما يمثل24,5 في المائة من مجموع الأسر المغربية البالغ عددها 7.193.542 أي 1.762.418عائلة.

2.2 اقتصاد مبني أساسا على الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية

رغم الثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية، من موارد طبيعية وتراث ثقافي، فإن مصادر عيش ساكنتها تظل مقتصرة أساسا على الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية.

القطاع الفلاحي

تحتل الفلاحة مكانة مركزية في الاقتصاد المغربي، إذ تساهم (حسب السنوات) بنسبة تتراوح ما بين 13 و15 في المائة من الناتج الداخلي الخام وتُشَغِّلُ 40 في المائة من السكان النشيطين (قد تصل هذه النسبة إلى 80 في المائة بالوسط القروي) وتُعَدُّ المساهم الأول في عرض الشغل بالبلاد (أزيد من أربعة ملايين منصب شغل). وتعكس نسبة تغطية الإنتاج الوطني للحاجيات الغذائية مستوى أداء القطاع الفلاحي، حيث مكن الإنتاج الوطني سنة 2015 من تغطية كل الحاجيات من الفواكه والخضر والدواجن، فيما غطى الحاجيات من الحبوب بنسبة 70 في المائة ومن الحليب بنسبة 95 في المائة ومن اللحوم الحمراء بنسبة 98 في المائة ومن السكر بنسبة 47 في المائة[12].

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الإشكاليات الخاصة بالوسط القروي والمناطق الجبلية، فقد بذلت الدولة جهودا مهمة في إطار المشاريع المندمجة والإستراتيجيات التي جرى تنفيذها (مشاريع التنمية القروية المندمجة، الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية، التنمية القروية المندمجة – تدبير الموارد الطبيعية، مشاريع التنمية المندمجة لمناطق الري الصغير والمتوسط، إستراتيجية 2020 للتنمية القروية...).

12 – وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

انطلاقا من سنة 2008، أعطى «مخطط المغرب الأخضر» دينامية جديدة لقطاع الفلاحة ترمي إلى تقوية دوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال العمل بشكل خاص على الرفع من إنتاجيته وتعزيز مقاومته للتغيرات المناخية عبر مجموعة من المشاريع المهيكِلة.

هكذا، ورغم الإمكانات والثروات التي تزخر بها السلاسل الجبلية المغربية (منتجات محلية متنوعة وذات جودة، الرعي الجيد، الغابات، زراعات خاصة مثل الزعفران والورد والحناء والقنب الهندي، والنباتات العطرية والطبية، وغيرها...)، فقد سجلت هذه المناطق تأخرا كبيرا في مجال التنمية السوسيو-اقتصادية ولم يتم استغلال إمكاناتها على الوجه الأمثل، عبر إستراتيجيات ملائمة من شأنها تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات وتوفير الدخل لفائدة السكان المحليين.

وتظل الفلاحة، التي تعد الرافعة المهمة لاقتصاد هذه المناطق والنشاط الرئيسي الذي يمارس فيها، فلاحة معيشية وتواجه العديد من التحديات، أبرزها:

- ضيق المساحة الصالحة للزراعة : والذي يظهر من خلال انتشار الملكيات الصغيرة جدا والتجزيء الكبير للأراضي الفلاحية. حيث لا تتجاوز المساحة المتوسطة للمستغلات هكتارا واحدا، أي بمتوسط 7 قطع أرضية لكل مستغلة[13]. وتشكل هذه الوضعية عائقا أمام تحقيق مستويات عالية من الإنتاج بمقدورها توفير دخل مُرْضٍ؛
- هيمنة ممارسة الرعي والأنشطة الفلاحية - الغابوية- الرعوية بالمناطق الجبلية وانتشار الري بطرق تقليدية في إطار مناطق الري الصغير والمتوسط، فضلا عن استمرار الصعوبات المرتبطة بشح الموارد المائية، رغم أن هذه المناطق تشكل «خزان مياه» المغرب؛
- العزلة الجغرافية، التي يزيد من حدتها النقص الحاصل في البنيات التحتية الأساسية (الطرق والكهرباء والاتصالات، وغيرها)، كلها عوامل تحول دون تصريف الإنتاج في ظروف جيدة، مما يزيد من الهشاشة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق؛
- نقص التأطير الصحي ومراقبة اللحوم في الأسواق الأسبوعية في الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية والمراكز الصاعدة؛
- صعوبات كبرى تُطْرَحُ بالمناطق الجبلية في مجال تسويق المنتجات الفلاحية ومنتجات تربية المواشي؛

أنشطة البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والاجتماعي غير ملائمة بالقدر الكافي للمناطق الجبلية

بالنظر لخصوصيات وإمكانات المناطق الجبلية، فإنها تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبرى بات من الضروري فهمها من أجل استباق الآثار السلبية لهذه التغيرات والتقليص من آثارها، وذلك عبر البحث العلمي والابتكار في الميدانين التكنولوجي والاجتماعي، من خلال وضع برامج للبحث والتطوير تُشْرِكُ مؤسسات البحث القائمة.

وتزخر المناطق الجبلية بمؤهلات هامة يمكن أن تشكل مادة للبحث العلمي وأرضية لاعتماد تقنيات جديدة للإنتاج والتكيف مع التغيرات المناخية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مؤسسات التدريس والبحث، بما

13 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

في ذلك المراكز الجامعية، عملت على تطوير مجموعة من الأساليب المرجعية وإعداد جملة من الدلائل في هذا المجال.

وبالنظر إلى تنوع المناطق الجبلية المغربية، لا ينبغي أن تقتصر البحوث على الابتكار في المجال الفلاحي، بل يجب أن يشمل نطاقها مجالات أخرى من ميادين الاقتصاد وعلم الاجتماع والثقافة والبيئة وأنماط عيش سكان المناطق الجبلية التي تنطوي على مكامن لخلق الثروة وتزخر بمعارف ومهارات على قدر كبير من الأهمية.

قطاع تربية المواشي

يحقق مجال تربية المواشي، الذي يعتبر قطاعا أساسيا ضمن القطاعات الفلاحية، رقم معاملات يبلغ حوالي 35 مليار درهم سنويا، أي أزيد من 44 في المائة من مجموع رقم معاملات القطاع الفلاحي. وتبلغ مساهمة لحوم الأبقار والأغنام والماعز 67 في المائة من إجمالي رقم معاملات قطاع تربية المواشي. كما يساهم هذا القطاع في خلق أزيد من2,5 مليون منصب شغل[14]. لكن، وعلى الرغم من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ومن الجهود التي يبذلها جميع الفاعلين المعنيين، فلا يزال يواجه العديد من الإكراهات المرتبطة على وجه الخصوص بالجفاف، الذي أضحى متكررا في السنوات الأخيرة، وبضعف التحكم في الأمراض وبالتأطير غير الكافي لمربي الماشية في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى صعوبات الحصول على الأعلاف اللازمة خلال فترات تساقط الثلوج.

وتضطلع تربية المواشي بالمناطق الجبلية بدور رئيسي بوصفها رأسمال إنتاجي يمكن تعبئته بسهولة من أجل توفير دخل مالي لتمويل مختلف أنشطة الاستغلال الفلاحي[15]. غير أن تربية المواشي ما زالت ذات طابع رعوي يعتمد على المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) ويرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الغابوية- الرعوية.

ويُشجِّع ما يشهده السوق خلال العقود الأخيرة من طلب متزايد على الماعز، على تطوير هذا القطاع في المناطق الجبلية، بالنظر لكونها تضم 90 في المائة من مجموع القطيع الوطني من الماعز. كما أن الأنظمة البيئية بالمناطق الجبلية تشكل مجالا إيكولوجيا ملائما للنهوض بقطاع تربية الماعز، لاسيما لحم الجدي، وجعله ضمن لائحة المنتوجات المحلية.

ومن هذا المنظور، فإن من شأن خلق دينامية جديدة في الأسواق المحلية والجهوية وتهيئة المجازر القائمة وإنشاء مجازر جديدة في المدن القريبة من السلاسل الجبلية الخمس، أن يساهم في تحسين جودة اللحوم وتسهيل تسويق منتجات اللحوم المتأتية من تربية الأغنام والماعز في المناطق الجبلية.

الغابات

تضم الغابات في الآن ذاته أنظمة بيئية وساكنة مهمة بالمناطق الجبلية. وعلى المستوى الاقتصادي تزخر الغابات بموارد تسمح بممارسة أنشطة الغرس والزراعة وتحويل الخشب وإنتاج الورق. وهي مأوى للوحيش والنباتات وفضاء يقطنه السكان، فضلا عن كونها مجال للسياحة والترفيه.

14 – وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2013، معطيات عن قطاع المواشي
MAPM ; 2013 : L'élevage au Maroc : chiffres clés de 2013. https://www.fellah-trade.com/fr/actualites-maroc/article?id=8611

15 – وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

كما تعد المجالات الغابوية بامتياز فضاء لممارسة القنص والصيد بالمياه القارية، وهي هوايات من شأنها أن تصبح أنشطة اقتصادية قائمة الذات بمقدورها تحقيق ثروات مهمة. ذلك أن قطاع القنص يضم حاليا حوالي 70.000 ممارس مغربي للقنص ونحو 3.000 سائح أجنبي ممارس للقنص[16].

أما بالنسبة للصيد في المياه القارية، ويسمى أيضا «الصيد في الأنْهُر»، فإنه يدخل ضمن اختصاصات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ويخضع لقوانين تنظيمية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الموارد من الأسماك بالمياه القارية. ويُمارَس هذا النشاط، الذي يضم نحو 2000 صياد منتظم، بالبحيرات وبحقينات السدود والأنهار ويَهُم أصنافا محددة من الأسماك.

من جهة أخرى، يُقَدَّرُ عدد النباتات ذات الأهمية العطرية و/أو الطبية بما بين 500 و 600 نوع، الكثير منها من النباتات المستوطنة. والمغرب مُصَدِّرٌ تقليدي للسوق العالمية للنباتات العطرية والطبية، إذ يُصَدِّرُ عشرات الأنواع من المنتجات (ما يقرب من 100 نوع) في شكل نباتات مجففة لاحتياجات مختصي تثمين واستعمال الأعشاب الطبية والعطرية ولتحضير النكهات الغذائية. وتنمو مجموعة واسعة من النباتات العطرية والطبية ذات التطور التلقائي، بشكل كبير أو حصريا في المناطق الجبلية، بما في ذلك الزعتر وإكليل الجبل (أزير) والخروب وأوراق غار (رند) والأرز وشيب الشيح وفليو.

إن المشكل الرئيسي الذي تواجهه تنمية الغابات وتنمية المناطق الجبلية، يكمن في ضرورة التوفيق بين المحافظة على الموارد الطبيعية وبين تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية لساكنة هذه المناطق.

وتعمل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية على تنفيذ سياسة لتحديد الملك الغابوي. وقد وقعا مخطط عمل برسم فترة 2017-2021 يهدف إلى تحديد المساحة الكلية للملك الغابوي الممتد على 9.000.000 في أفق سنة 2021.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة الجبلية قطاعا واعداً لكنه لا يحظى بالقدر الكافي من التثمين. فإذا كانت السياحة في المغرب لا تزال معتمدة بشكل أساسي على السياحة الشاطئية والمواقع التاريخية، فإن المناطق الجبلية باتت تفرض نفسها بشكل متزايد كمناطق سياحية ذات إمكانات واعدة. ذلك أن السياحة الجبلية، بالإضافة إلى السياحة البيئية، تعتبر مجالا واعدا جدا لكن تطورها لا يزال ضعيفا في المناطق الجبلية، على الرغم من التطورات المواتية التي تشهدها السوق الوطنية والدولية.

وعلاوة على ذلك، لم يتم لحد الآن تثمين المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة التقليدية المحلية ولا إدماجها بالقدر الكافي كعنصر مكمل للعرض السياحي المحلي. وغالبا ما يتم تسويق المنتجات، بطريقة عشوائية وعفوية لا تعلي من قيمتها، حيث تعرض على جنبات الطرق التي يرتادها السياح لها وفي بعض المواقع السياحية في الأطلس الكبير.

في إطار «رؤية 2020» الرامية إلى جعل المغرب من بين الوجهات السياحية العالمية الأكثر جلبا للسياح، وذلك من خلال خارطة طريق خاصة بكل مجال ترابي، لم يتم إدراج السياحة الجبلية في منظور تنموي يرمي إلى

16 – إلى جانب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، وهي السلطة المكلفة بالقنص وتربية الوحيش بالمغرب، يساهم المجلس الأعلى للقنص والجامعة الملكية المغربية للقنص وجمعية منظمي القنص السياحي بالمغرب، كل من موقعه، بشكل فعال في تحسين الظروف العامة لممارسة القنص وتنمية الموارد من الوحيش وذلك من خلال جملة من الأنشطة والتدابير التي يتم الاضطلاع بها بالتراب الوطني.

النهوض بها ولم تحظ بمشاريع خاصة بها. إذ يظل هذا النوع من السياحة يمارس في مناطق محددة داخل مجالات ترابية خاصة مثل جهة مراكش. لذلك، ينبغي استثمار ما تحبل به السياحة الجبلية من إمكانات في خلق الدينامية الاقتصادية.

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشكل قطاع الصناعة التقليدية محركا مهما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وتبلغ مساهمة هذا القطاع، الذي يُشَغِّلُ 2,3 مليون مغربي، 8,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام للمملكة[17].

وتهدف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية «رؤية 2015» إلى تأسيس صورة تتماشى مع التموقع الجديد للصناعة التقليدية المغربية، وهي صناعة تقليدية ذات حمولة ثقافية قوية مترسخة في أصالتها ومنفتحة في نفس الوقت على قيم الإبداع والجودة والابتكار.

غير أننا نلاحظ أن هذه الرؤية أيضا لا تولي اهتماما خاصا بالمناطق الجبلية والحال أن النهوض بالصناعة التقليدية بهذه المناطق من شأنه أن يمكن في الآن ذاته من إبراز الخصوصيات الثقافية والمعارف والمهارات المحلية، وتمكين الساكنة، من خلال استعمال الموارد المحلية، من ممارسة أنشطة مدرة للدخل.

وفي نفس السياق، من شأن النهوض بقطاع الصناعة التقليدية أن يُمَكِّن من تقوية النسيج الاجتماعي والمساهمة في التنمية القروية، خاصة لفائدة الساكنة المحرومة والنساء والشباب. غير أن هذا القطاع يواجه العديد من العراقيل، تهم بشكل خاص، ضعف القدرات والكفاءات الفردية لساكنة المناطق الجبلية والجودة غير المتكافئة للمنتجات المحلية، فضلا عن نقص شبكات تسويق المنتجات والخصاص في الابتكار ونقص تأطير ودعم التعاونيات من أجل تشجيعها على اعتماد أنماط جديدة للإنتاج، ثم ضعف مجال مَنْحِ العلامات التجارية للمنتجات التضامنية الذي يُمكِّنُ من حماية المنتوج والمنشأ.

وتنتصب أمام هذا القطاع، الذي بمقدوره أن يشكل أداة لتحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، العديد من التحديات التي يتعين رفعها.

حركية سكان المناطق الجبلية

يشهد عدد سكان المجال القروي، بمن فيهم سكان المناطق الجبلية، تراجعا منذ سنة 1993، حيث انتقلت نسبتهم من 49 في المائة من مجموع الساكنة الوطنية سنة 1994 إلى 40 في المائة سنة 2014، أي نحو 13,5 مليون نسمة ينضاف إليهم السكان القرويون الذين يقطنون داخل المدارات الحضرية والذين يظلون مرتبطين بمناطقهم الأصلية.

وبناء على الاتجاهات المستقبلية التي أعلنت عنها المندوبية السامية للتخطيط، فإن حركية الساكنة نحو المدن والمراكز الحضرية ستتواصل وسترتفع حدتها في المناطق الجبلية وفي الوسط القروي. وحسب تقديرات

17 – المركز الوطني للتوثيق :
Lettre de veille du Centre National de Documentation Maraacid, Conjoncture (Avril – Juin 2016), centre national de documentation, HCP, http://telquel.ma/201602/04//lartisanat-represente-86-du-pib-marocain__1490273

المندوبية، فإن نسبة ساكنة الوسط القروي ستبلغ 32,2 في المائة سنة 2030.[18] وتبقى ظاهرة الهجرة مرتبطة في جزء كبير منها بالعوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة) الذي يدفع السكان، خاصة الشباب منهم، إلى الهجرة نحو السهول والمدن والخارج، غالبا بدون التوفر على أي مؤهل وبلا مواكبة من لدن السلطات العمومية.

3.2 المحافظة على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية

يواجه المغرب في السنوات الأخيرة تأثيرات التغيرات المناخية، خاصة في المناطق الجبلية، حيث تُسبب موجات الجفاف والفيضانات وانجراف التربة والبَرَد والظواهر المناخية الأخرى أضرارا كبيرة للمحاصيل وتؤثر في الغالب سلبا على الرأسمال الإنتاجي للفلاحين ومربي المواشي. وإن كان المغرب يُصْدِر نسبة ضعيفة من الغازات الدفيئة فإنه في المقابل يتعرض بشدة لوطأة تأثيرات التغيرات المناخية.

وقد جرى إطلاق العديد من البرامج والمشاريع من لدن القطاعات الوزارية المعنية (المندوبية السامية للمياه والغابات، وزارة الفلاحة، كتابة الدولة المكلفة بالبيئة) من أجل ضمان تدبير الموارد الطبيعية التي تزخر بها المناطق الجبلية. غير أن نتائج هذه البرامج والمشاريع لم تخضع في الغالب لعمليات تقييم.

رغم الترسانة القانونية ومختلف المخططات الوطنية الموجودة، فقد تعرضت الأنظمة البيئية الطبيعية في المغرب لتغيرات كبيرة، (جرَّاء إزالة الغابات، الرعي الجائر، الفلاحة، تنامي المناطق الحضرية، النمو الديمغرافي...)، مما يبرز أهمية المناطق المحمية. وفي هذا الإطار وضع المغرب شبكة من المناطق المحمية في جميع أنحاء البلاد تضم نحو 154 موقعا من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية (SIBE) تغطي جميع الأنظمة الطبيعية. ومن ضمن هذه المواقع 146 موقعا هي عبارة عن محميات موزعة على مساحة تزيد عن مليون هكتار. ويوجد نصف المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية بالمناطق الجبلية.

من جهة أخرى، تَبَيَّنَ من خلال خريطة الأخطار التي تم إنجازها في إطار الدراسة المعدة لبلورة البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية أن 29 في المائة من المناطق الجبلية تشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي. وقد سمحت هذه الخريطة بتصنيف المناطق الجبلية التي يتعين أن تعطاها الأولية في جهود الحماية حسب معيارين : 1) مستوى خطر التدهور البيئي و2) أهمية الموارد الطبيعية والبيولوجية الواجب المحافظة عليها.

4.2 تنمية المناطق الجبلية : الحكامة والتمويل

حكامة المناطق الجبلية

أولت منظومة الحكامة المُعتمَدة خلال العقود الأخيرة أهمية أكبر للوسط القروي مقارنة مع المناطق الجبلية رغم ما تواجهه هذه الأخيرة من إكراهات وما لها من احتياجات خاصة. وبغض النظر عن النتائج المحققة، ثمة نقائص يجب تداركها في ما يتصل بضمان اندماج والتقائية البرامج المنجزة من لدن القطاعات الوزارية المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد التي تتم تعبئتها لفائدة هذه المناطق تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة مع

18 – المندوبية السامية للتخطيط، 2017، إسقاطات السكان حسب الجهات والأقاليم 2014-2030
CP, 2017 ; PROJECTIONS DE LA POPULATION DES REGIONS ET DES PROVINCES 20142030-. Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED). Mai 2017

الموارد المخصصة للأنظمة البيئية الأخرى. كما تم الوقوف عند أوجه قصور تهم التنسيق وتوزيع الموارد وكذا التنفيذ على الصعيد المحلي.

رغم أن تنمية المناطق الجبلية كانت تُدْرَجُ كهدف ضمن أهداف العديد من البرامج والمشاريع التي أنجزتها السلطات العمومية، إلا أن عملية التفكير في تنمية المناطق الجبلية لم تبدأ إلا انطلاقا من سنة 2000 خلال الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني. وفي هذا الإطار، تم القيام بعدة محاولات لكنها استهدفت الوسط القروي بشكل عام، أكثر من استهدافها للمناطق الجبلية والمراكز الصاعدة والمدن الموجودة في هذه المناطق الجبلية بشكل خاص.

وأمام هذا الوضع تم إعداد إستراتيجية للعالم القروي والمناطق الجبلية[19]. وجرى تشكيل لجنة وزارية دائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تتألف من 17 قطاعا وزاريا من أجل تدبير هذه الإستراتيجية، وأنيطت أعمال السكرتارية الدائمة للجنة بوزارة الفلاحة والصيد البحري.

وبالإضافة إلى اللجنة الوزارية الدائمة، تم إحداث لجنة وطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تترأسها وزارة الفلاحة والصيد البحري- مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وبموجب المرسوم المحدث للجنة الوزارية يمكن لهذه الأخيرة أن تحدث لجانا وطنية أو جهوية مختصة[20]. وفي هذا الصدد، تم تشكيل 12 لجنة جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية يترأسها السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية. ومن جهة أخرى، جرى مؤخرا إحداث كتابة دولة مكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات.

ورغم الجهود المبذولة من لدن وزارة الفلاحة، التي تضطلع بتنسيق أعمال اللجنة الوزارية، تَبيَّن وجود مشكل في التنسيق وتقاسم المعلومات بين القطاعات الوزارية وداخل كل قطاع وزاري على حدة.

في إطار التنظيم الترابي الجديد، يشكل مَنحُ مكانة الصدارة للجهة تحت إشراف رئيس مجلسها في تنفيذ وتتبع برامج العمل، إشارة قوية بشأن دور الجهة كمحفز ودافع لمبادرات الفاعلين الجهويين وإطار دامج للبرامج والمشاريع المساهمة في تحقيق التنمية المندمجة للجهة. لذلك، يتعين العمل على مستوى الجهة على تعزيز تنمية المناطق الجبلية والنهوض بها. لذلك، فمن المهم العمل بشكل أكبر على توضيح الترابطات القائمة بين دور الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات القروية وبين البنيات الخاصة بحكامة تنمية المناطق الجبلية على المستوى الوطني والجهوي.

وتشكل الجماعات القروية، بحكم اختصاصاتها، الفاعل الرئيسي في التنمية المحلية، وبالتالي يجب أن تكون في صلب إطار الحكامة المشار إليه، على الرغم من أن ميزانيات الاستثمار التي تتوفر عليها تظل محدودة مقارنة مع احتياجات ساكنة المناطق الجبلية.

من جانبه، يمكن للمجتمع المدني أن يعزز آليات الحكامة الترابية بالمناطق الجبلية، (كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات)، وذلك بوصفه فاعلا أساسيا في التنمية المحلية والجهوية. كما ينبغي إشراك الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حكامة المناطق الجبلية، وذلك بالنظر للدور الذي يضطلعون به في التنمية والتضامن على المستوى المحلي والجهوي، بالإضافة إلى إشراك فاعلي القطاع الخاص والجامعيين والمنظمات المهنية.

19 – وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

20 – وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

وستظل الحكامة الجيدة للمناطق الجبلية رهينة بوضع آليات لتتبع ومراقبة وتقييم نتائج البرامج والمشاريع التنموية وانعكاساتها على ساكنة المناطق الجبلية. ومن المهم أيضا الحرص على الإعمال الفعلي لهذه الآليات، مع ضمان الإعمال الفعلي لمبادئ الحكامة المسؤولة والمحاسبة، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الجبلية.

تعبئة التمويل

لم يستهدف تمويل البرامج التنموية المنجزة في العقود الأخيرة المناطق الجبلية بشكل مباشر. وقد استفادت هذه المناطق الجبلية من تمويل بعض البرامج والأنشطة، لكنه تمويل يظل محدودا جدا في الزمان والمكان ولا يستجيب بالقدر الكافي لاحتياجات سكان هذه المناطق رغم ما تزخر به هذه الأخيرة من ثروات وإمكانات هامة (المياه، الرخام، المناجم، الخشب،...).

وتجدر الإشارة إلى البرنامج الجديد الذي تم وضعه لمكافحة الفوارق المجالية والاجتماعية في المجال القروي والمناطق الجبلية (2016-2022) بغلاف مالي إجمالي قدره 50 مليار درهم. ويشمل البرنامج خمس قطاعات[21] ويستفيد من ثمانية مصادر للتمويل[22]. ويهم 24000 دوار بـ 1253 جماعة موزعة على جهات المملكة الاثنتي عشرة. وحتى يتمكن هذا البرنامج من تحقيق الأهداف المسطرة له، ألا وهي تحسين ظروف عيش الساكنة الهشة، خاصة بالمناطق الجبلية، فمن اللازم ضمان الإنصاف في توزيع الموارد المالية لهذا البرنامج والحرص على تنفيذ القرارات بفعالية.

ويتأتى تمويل برامج تنمية المناطق الجبلية من أربعة مصادر رئيسية هي:

- ميزانيات مختلف القطاعات الوزارية المخصصة بموجب قانون المالية؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومبادرات جمعيات المجتمع المدني في إطار القروض الصغرى؛
- التعاون الدولي.

3. خلاصات وملاحظات أساسية من أجل إعادة النظر في مقاربات تنمية المناطق الجبلية

لقد مكن تحليل السياق وتشخيص الرهانات والفرص القائمة من الخروج بسبع خلاصات أساسية تعتبر ضرورية لتنمية المناطق الجبلية :

21 – التربية، الصحة، الكهربة، التزويد بالماء الصالح للشرب، الطرق.

22 – وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (2,77 مليار درهم، 6 في المائة)، وزارة الصحة (1,03 مليار درهم، 2 في المائة)، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2,56 مليار درهم، 5 في المائة)، وزارة الفلاحة والصيد البحري (1 مليار درهم، 2 في المائة)، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (10,50 مليار درهم، 21 في المائة) المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4,08 مليار درهم، 8 في المائة)، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك (8 مليار درهم، 16 في المائة)، الجهات (19,97 مليار درهم، 40 في المائة).

1.3. ضرورة وضع تعريف قانوني للمناطق الجبلية

لم يتم تعريف وتحديد المناطق الجبلية بشكل «توافقي» (من لدن 17 قطاعا حكوميا) إلا ابتداء من سنة 2015، بمناسبة المصادقة على إستراتيجية إعداد البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية. غير أن هذا التحديد لم ينشر بعدُ بشكل رسمي، مما يجعل التوفر على المعطيات والإحصائيات الخاصة بالمناطق الجبلية أمرا صعبا.

من جهة أخرى، يشمل هذا التحديد مجالا يضم 738 جماعة ترابية، موزعة على خمس سلاسل جبلية أساسية أُلحِقت بكل واحدة منها مجالات جبلية ثانوية. ويتسم هذا التحديد بتقديمه لخصائص عامة للمنطاق الجبلية، حيث لا تسمح المؤشرات المستعملة فيه بالتمييز بين الوسط القروي في المناطق الجبلية وبين المدن والمراكز الحضرية بهذه المناطق (تطوان، الحسيمة، إفران) والتي تواجه إشكاليات مختلفة ولها احتياجات مختلفة خاصة في مجال التنمية.

2.3. غياب سياسة عمومية موجهة لتنمية المناطق الجبلية

لم يتم لحد الآن أخذ سياق المناطق الجبلية بعين الاعتبار في السياسات العمومية، إذ لم تستجب هذه الأخيرة بَعْدُ للخصوصيات المتصلة بكل سلسلة جبلية. كما أن أبرز الإستراتيجيات التي تم وضعها لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، لاسيما البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية ومخطط المغرب الأخضر (الدعامة الثانية) ورؤية 2020 للسياحة ورؤية 2015 للصناعة التقليدية...، لم يواكبها إطار تشريعي ينظم كيفيات تنفيذها ويحدد مسؤوليات الفاعلين المعنيين.

3.3. مقاربة تنموية غير ملائمة وغير مناسبة لسياق المناطق الجبلية

يسمح تحليل وتقييم المقاربات المعتمدة من أجل تنمية المجال القروي عموما والمناطق الجبلية على وجه الخصوص، (من خلال بعض البرامج و/أو المشاريع التي استهدفت المناطق الجبلية)، بالخروج بالملاحظات والخلاصات التالية :

- النمط المعتمد في تنمية المناطق الجبلية يظل ضعيف الإندماج ولا تتملكه الساكنة بشكل جيد؛
- إعداد مشاريع وبرامج التنمية لا يُدمج بالقدر الكافي الانشغالات والاحتياجات الخاصة للسكان المُسْتَهدَفِين؛
- ركزت برامج ومشاريع تنمية المناطق الجبلية على البنيات التحتية أكثر من تركيزها على التأثير على معيش المواطنين؛
- يظل نمط التنمية المعتمد متسما بطابعه المركزي، كما أن الأطراف المعنية لا تتملك المقاربة التشاركية إلا بشكل ضعيف؛
- تُطْرَحُ مسألة الإدماج الفعلي للشباب والنساء بحدة في المناطق الجبلية؛
- تفتقر جماعات المناطق الجبلية للإمكانيات المالية وللموارد البشرية ذات الكفاءة، لكي تضطلع بدورها في التنمية المحلية؛

- يواجه قطاع التربية والتكوين في المناطق الجبلية العديد من الإكراهات المرتبطة بالسياق الخاص لهذه المناطق؛
- جهود غير كافية في مجال إرساء تربية بيئية ملائمة للمحافظة على موارد وتراث المناطق الجبلية، والحال أن التربية البيئية تشكل شرطا لا غنى عنه من أجل التثمين المستدام للموارد والمنتجات والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية بالمناطق الجبلية؛
- لا يزال مشكل التطهير، خاصة السائل، مطروحا بحدة في غالبية المراكز القروية بالمناطق الجبلية، نظرا لكون هذه المراكز لا تتوفر على مخططات للتهيئة، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا للمكتسبات المحققة في مجال تعميم الماء الصالح للشرب ويساهم في تلوث الفرشة المائية.
- إن المراكز الصاعدة ضعيفة التجهيز وتعاني من الخصاص في مجال التهيئة رغم أنها تشكل فرصة لمواجهة الإكراهات الناجمة عن الهجرة ؛
- مؤشرات الوضعية الصحية لساكنة المناطق الجبلية تبقى دون مستوى المعايير الواجب توفرها ودون المتوسط الوطني؛
- لا يتم تثمين الجانب الثقافي ليكون رافعة للتنمية؛
- محدودية الإقبال على الابتكار وعلى خدمات الجامعة ومعاهد البحث من أجل توفير المواكبة في مجال البحث والتطوير وعلم الاجتماع القروي بالمناطق الجبلية؛

4.3. اقتصاد ذو طبيعة معيشية

- تشكل الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالجماعات القروية الواقعة في المنطاق الجبلية. غير أن هذه الفلاحة تواجه العديد من الإكراهات التي تحول دون تنميتها وتثمين منتجاتها الرئيسية والفرعية. ومن بين هذه الإكراهات، نذكر ما يلي : تعدد وتداخل وضعيات عقارية مختلفة، صغر المساحة الصالحة للزراعة، التجزيء الكبير للمستغلات الفلاحية وصغر حجمها، الطابع الفلاحي-الغابوي-الرعوي للمناطق الجبلية الذي بات يواجه توسع زراعة الأشجار وتوسع الأراضي المزروعة بشكل عام؛
- تشكل السياحة الجبلية فرصة تنموية، لكنها لا تحظى بالقدر الكافي من التثمين بشكل يسمح بإبراز قيمة الثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية؛
- ثمة أيضا قطاعات اقتصادية أخرى من قبيل الصناعة التقليدية لا تزال غير مطورة بالقدر الكافي؛
- من شأن استغلال الثروات المنجمية وتعزيز وتثمين المؤهلات الثقافية والاستغلال المستدام للغابة بالمناطق الجبلية أن يوفر إمكانيات مهمة، لكن لا يتم لحد الآن استثمارها وتثمينها بالقدر الكافي؛
- يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا سوسيو-اقتصادية كفيلة بتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي بالمناطق الجبلية، غير أنه لم يتم لحد الآن سَبْرُ ما يَحْبُلُ به هذا الاقتصاد من إمكانات بالقَدر الكافي؛

5.3. حركية سكان المناطق الجبلية : ظاهرة مهمة لكنها لا تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي

- تؤكد الاتجاهات السكانية التي أعلنت عنها المندوبية السامية للتخطيط استمرار حركية ساكنة المناطق الجبلية نحو المدن والمراكز الحضرية؛
- باستثناء الهجرة من أجل دراسة الأبناء، تبقى ظاهرة الهجرة مرتبطة في جزء كبير منها بالعامل الاقتصادي (الفقر والبطالة) الذي يدفع السكان، خاصة الشباب منهم، إلى الهجرة نحو السهول والمدن وأوروبا، غالبا بدون التوفر على أي مؤهل وبلا مواكبة من لدن السلطات العمومية، وذلك في وقت يستمر فيه الخطاب الرسمي وتدخلات الدولة في دعم سياسة محاربة الهجرة القروية؛
- تختلف حِدَّة ظاهرة الهجرة من منطقة جبلية إلى أخرى، حسب موقعها الجغرافي ومدى عزلتها والبنيات التحتية الأساسية السوسيو-اقتصادية المتوفرة ومستويات تنمية وتهيئة المجال الترابي وفرص الشغل المتاحة...

6.3. اختلال في إرساء حكامة جيدة لتدبير شؤون المناطق الجبلية وتدبير الوسائل البشرية والمادية المخصصة لتنميتها

- ثمة صعوبات في أَجْرَأَة آليات الحكامة المعتمدة في إطار «البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية» على أرض الواقع، خاصة في ما يتعلق بالجوانب التالية :
  - لم تتم بعد مَأْسَسَة طريقة اشتغال اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بشكل يسمح بتوضيح علاقتها على المستوى الإقليمي والمحلي؛
  - دور ومكانة قطاع المياه والغابات كشريك رئيسي في تنمية المناطق الجبلية؛
  - دور الجهات غير محدد وغير موضح داخل بنيات الحكامة؛
  - أوجه الترابط بين بنيات الحكامة (اللجنة الوطنية واللجان الجهوية) وبين الجهات والجماعات القروية؛
  - عدم وجود بنيات لتدبير المخاطر والكوارث الطبيعية؛
  - غياب صندوق موجه خصيصا لتنمية المناطق الجبلية، حيث إن صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لا يفرق بين المجال القروي والمناطق الجبلية.

7.3. غياب منظومة للتتبع والتقييم

- يتم الاستناد في تقييم برامج ومشاريع تنمية المناطق الجبلية على مؤشرات متعلقة بالوسائل (الإنجازات المادية)، أكثر من الاستناد على مؤشرات تتصل بالنتائج والتأثير، مما يشكل عائقا أمام تقييم هذه البرامج والقيام بالتعديلات اللازمة في المستقبل.

4. توصيات عملية للنهوض بأوضاع المناطق الجبلية

على إثر تشخيص الوضع الراهن وتحليل السياسات العمومية المعتمدة في ميدان تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، يقدم المجلس توصيات موزعة على ستة محاور :

- توصيات ذات طابع استراتيجي وأفقي؛
- التنمية الاجتماعية؛
- التنمية الاقتصادية؛
- التنمية المستدامة : حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية؛
- تنمية التراث الثقافي؛
- آليات تحقيق الالتقائية ومضافرة الجهود والحكامة.

توصيات ذات بعد استراتيجي وأفقي

1. وضع قانون إطار خاص بالمناطق الجبلية ارتكازا على البرنامج المندمج لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

العمل قبل بلورة القانون الإطار على :

1.1. اعتماد تعريف واضح ومتفق بشأنه لمعايير تصنيف منطقة ما ضمن المناطق الجبلية، ووضع تحديد نهائي للمناطق الجبلية بمشاركة مختلف الفاعلين (يشكل التحديد الذي وضعته وزارة الفلاحة والصيد البحري قاعدة يجب تقاسم مضامينها مع المعنيين ونشرها بشكل رسمي). وينبغي إعادة النظر في التعريف الذي يقتصر على اعتماد معيار ارتفاع 500 متر، مع أخذ مكون الانحدار بعين الاعتبار؛

2.1. دعوة مختلف القطاعات الوزارية المعنية إلى إنتاج وتقاسم المعطيات الخاصة بمختلف السلاسل الجبلية، سواء بمجالاتها الترابية أو بساكنتها، وذلك طبقا للتحديد المعتمد؛

3.1. إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمناطق الجبلية، تكون مفتوحة الولوج وتشكل إطارا للتتبع يسمح بتحليل الوضع الراهن بهذه المناطق وتستند عليه مؤشرات دقيقة لقياس نتائج وتأثيرات مختلف السياسات والبرامج والمشاريع والتدابير المنفذة بالمناطق الجبلية؛

2. وضع سياسة عمومية مندمجة وموجَّهة بشكل خاص لتنمية المناطق الجبلية، والقطع مع المقاربات الكلاسيكية

1.2. إعطاء الأولوية لوضع سياسة عمومية مندمجة موجَّهة لتنمية المناطق الجبلية، وفقا لمقاربة تشاركية (و/ أو حوار وطني). ويتعين أن يتم تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي والمحلي مع مراعاة خصوصيات (المؤهلات، الإكراهات، الوضعية التنموية) كل سلسلة جبلية؛

2.2. ضمان اندماج وانسجام أكثر، في مجال تنمية المناطق الجبلية، بين السياسات العمومية الوطنية وبين برامج الجهات والجماعات الترابية؛

3.2. التنصيص بشكل خاص في قوانين المالية على إستراتيجيات وبرامج تنمية المناطق الجبلية ؛

4.2. تفعيل المصادقة على ميثاق اللاتمركز وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية الموسعة التي اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. العمل في انتظار ذلك على تفويض السلطات للمصالح اللاممركزة العاملة بالمناطق الجبلية وتمكينها من الموارد البشرية والمادية من أجل تنفيذ الأنشطة التنموية وتدبير الشؤون المحلية وفق مقاربة للقرب، وذلك من خلال إبرام برامج تعاقدية (عقود-برامج) بين هذه المصالح على مستوى الجهة/الولاية/الإقليم وبين المصالح المركزية المعنية؛

3. إعادة النظر في المقاربات التنموية وملاءمتها مع سياق المناطق الجبلية

1.3. الحرص خلال إعداد وإنجاز برامج ومشاريع التنمية القروية على التمييز بين المجال القروي والمناطق الجبلية، والتمييز داخل هذه الأخيرة بين الوسط الحضري والقروي؛

2.3. اعتماد مقاربة تتسم بالواقعية والجرأة لمواجهة الإشكاليات التنموية الكبرى بالمناطق الجبلية :

- إيجاد حل لمسألة القنب الهندي؛
- المشاكل المتعلقة بتوفر واستقرار وفعالية الموارد البشرية التابعة للجماعات المحلية والوظيفة العمومية في المناطق الجبلية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم؛
- مشكل العقار (الأنظمة والوضعيات القانونية، إكراهات التحفيظ العقاري، تشتت الأراضي، التعرضات، المنازعات...)؛

3.3. استثمار ما توفره التكنولوجيات الجديدة من إمكانيات من أجل تجاوز الإكراهات المرتبطة بصعوبة الولوج بالمناطق الجبلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لتغطية المناطق الجبلية بالهاتف المتنقل وبشبكة الأنترنت عالي الصبيب؛

4.3. العمل على إعداد برامج تنموية بالمناطق الجبلية، مرتكزة على آليات ومساطر ومضامين رقمية :

- تطوير خدمات الطب عن بُعد والتدريس عن بُعد، إضفاء الطابع اللامادي على خدمات إدارة الداخلية، العدل، التكوين والإرشاد الفلاحي...
- تطوير استعمال البنيات المتنقلة لتقديم الخدمات المرتبطة بمجالات (الصحة، التربية، التكوين المهني، الشؤون الإدارية والجماعية، البريد، العدل، المحافظة العقارية، الخدمات البنكية...)؛

5.3. تقييم انعكاس مختلف البرامج والمشاريع والتدابير على التنمية البشرية بالمناطق الجبلية. ويجب أن يشمل هذا التقييم بشكل خاص البرامج والتدابير الكبرى من قبيل المدارس الجماعاتية وبرنامج «تيسير» ونظام المساعدة الطبية (راميد) والدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر...؛

6.3. العمل على مستوى كل سلسلة جبلية على إعداد مخطط مديري ومخططات للتهيئة؛

7.3. خلق أقطاب للتنمية خاصةٍ بكل سلسلة جبلية وتثمين مميزاتها ومؤهلاتها والثروات التي تزخر بها؛

8.3. ضمان التدبير الاستباقي للأزمات المرتبطة بالتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية.

4. تأطير الهجرة القروية بالمناطق الجبلية

1.4. وضع آليات لتحديد وإحصاء المرشحين للهجرة القروية وتقديم الدعم لهم في مجال التأهيل؛

2.4. ضمان ظروف الاستقبال والإدماج بالمراكز الصاعدة أو في المدن.

5. دعم البحث العلمي والابتكار في المجال الاجتماعي

1.5. تعزيز الوسائل البشرية والمالية لمؤسسات البحث بما يُمكِّنُها من الاشتغال على المناطق الجبلية، وتشجيعها على الاهتمام أكثر بالسوسيولوجيا القروية وبالمبادرات المحلية؛

2.5. إشراك أكبر لمؤسسات البحث والمراكز الجامعية في البحث التطويري والابتكار في المجال الاجتماعي، من خلال برامج تعاقدية مع الجهات والمؤسسات العمومية والخاصة والدولة، وعبر تعبئة التمويل، لاسيما في إطار التعاون الدولي؛

3.5. العمل على إحداث وحدات بحث بالجامعات خاصةٍ بكل سلسلة من السلاسل الجبلية، تضطلع بالبحث في المجالات الاقتصادية والثقافية والتاريخية والبيئيةٍ وبالابتكار في المجال الاجتماعي. العمل على تشجيع المبادرات الخاصة في هذا المجال؛

التنمية الاجتماعية

6. تعزيز مراعاة تدابير خاصة بسياق المناطق الجبلية عند تخطيط البرامج الاجتماعية

1.6. تحسين البنيات التحتية الطرقية بغية خلق دينامية بالمناطق الجبلية وتقوية جاذبيتها :

- تسريع عملية تعميم ربط كبريات المدن في المناطق الجبلية بشبكة الطرق الرئيسية الكبرى، عبر الطرق السيارة أو الطرق السريعة، مع مراعاة الأقطاب التنموية المستقبلية في المناطق الجبلية وديناميات السكان. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري وضع خرائط وإنجاز دراسات استشرافية لتحديد احتياجات كل منطقة وجماعة (تشكل مشاريع فك العزلة عن المناطق الجبلية المنصوص عليها في البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبيلة قاعدة ينبغي دعمها بدراسات استشرافية)؛
- توفير الوسائل اللازمة لضمان صيانة شبكة الطرق القائمة، عبر إشراك الشركاء في مجال التنمية على الصعيدين الجهوي والمحلي في تهيئة شبكات الطرق في المناطق الجبلية وفي صيانتها؛
- وضع آلية تضمن في الوقت نفسِه إنشاء الطرق وصيانتها؛

- إيلاء أهمية خاصة بالطرق غير المُصَنَّفَة والمسالك الجماعية بالمناطق الجبلية (بناء وصيانة وحراسة الطرق، وضع علامات التشوير،...)، مع تشجيع الجهات والجماعات على الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة في هذا المضمار طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (المادة 82) والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (المادة 87).

2.6. تعزيز برنامج الولوج للماء الصالح للشرب وتحسين التطهير السائل بالمناطق الجبلية :

- الربط الإجباري بين أعمال التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير السائل والصلب والربط بمحطات معالجة المياه؛
- الرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء الصالح للشرب ودعم الساكنة الأكثر هشاشة من أجل الولوج للماء الصالح للشرب؛
- مضافرة جهود مختلف الفاعلين من أجل تحسين ولوج الأسر بالمناطق الجبلية للماء الصالح للشرب؛
- تعبئة مصادر جديدة للتمويل، على المستوى الوطني والدولي، من أجل دعم برنامج التطهير السائل الجاري إنجازه؛
- تشجيع إنشاء محطات التطهير الصغيرة بواسطة برامج تعاقدية بين الأطراف المعنية؛

3.6. تحسين الولوج للكهرباء من أجل تحقيق تنمية مراعية للتوازنات الاجتماعية بالمناطق الجبلية :

- تطوير أنشطة اقتصادية وفرص للشغل، بموازاة مع ربط الأسر بشبكة الكهرباء، وذلك عبر العمل بشكل خاص على توفير الوسائل الضرورية لتقديم المواكبة التقنية للفاعلين وتعزيز قدراتهم؛
- اعتماد حلول ملائمة لسياق كل سلسلة جبلية من أجل تجاوز الإكراهات، خاصةً تلك المتعلقة بارتفاع تكاليف عملية الربط المنزلي بشبكة الكهرباء بالنسبة للساكنة الفقيرة وكذا بكيفيات أداء الفواتير...؛
- توسيع نطاق الشبكة الكهربائية من خلال استعمال وسائل مبتكرة مع إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقات المتجددة، لاسيما عبر تركيب لوحات للطاقة الشمسية ذات جودة عالية ومخصصة لاستعمالات متعددة؛

4.6. تحسين الوضع الصحي لساكنة المناطق الجبلية :

- تحسين الولوج للعلاجات، خاصة خلال فصل الشتاء، من خلال ضمان التأطير الصحي عن قرب (الوحدات المتنقلة، نقل المرضى...) لفائدة سكان المناطق الجبلية؛
- توسيع التغطية الصحية الأساسية بالمناطق الجبلية وإعادة النظر في الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالانخراط في نظام المساعدة الطبية (راميد)؛
- تبني مقاربة مبتكرة خاصة بالمناطق الجبلية من أجل تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال.

5.6. تحسين جاذبية المدرسة وجودة التربية بالمناطق الجبلية :

- ملاءمة المنظومة المدرسية مع خصوصيات المناطق الجبلية، لاسيما في ما يتعلق بالزمن المدرسي، المناهج، تعميم مِنح الاستفادة من المؤسسات التعليمية الداخلية عند الانتقال من طور تعليمي إلى آخر؛

- تفعيل التدبير القائم على تخصيص 30 في المائة من الزمن المدرسي للمناهج ذات الحمولة الجهوية والمحلية، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛
- تخويل المؤسسات التعليمية استقلالية أكبر ومنحها وسائل العمل حتى تتمكن من ملاءمة عملها مع الظروف البيئية لكل سلسلة جبلية على نحو أفضل؛
- ضمان الإشراك الفعلي للجماعات المحلية والجهات في استثمار وصيانة البنيات التحتية التربوية؛
- ضمان للتلاميذ مؤسسات تعليمية لائقة ومحترِمة لمعايير النظافة والصحة والسلامة والراحة (توفير التدفئة خلال فصل الشتاء، توفير البنايات العازلة، الربط بشبكة الأنترنت...).

التنمية الاقتصادية

7. خلق دينامية جديدة في اقتصاد المناطق الجبلية عبر استهداف القطاعات المنتجة للثروة وفرص الشغل

1.7. وضع خرائط تبين خصائص ومؤهلات كل سلسلة جبلية، من أجل تحديد وتصنيف القطاعات التنموية ذات المؤهلات العالية. وفي هذا الصدد ينبغي العمل على :

- توجيه الاستثمارات وبرامج التدخل المستقبلية، خاصة على مستوى برامج التنمية الجهوية وبرامج عمل الجماعة، نحو القطاعات والأنشطة والأعمال الواعدة بالنسبة لكل سلسلة جبلية؛
- وضع إطار تحفيزي لتشجيع استثمار القطاع الخاص، حسب المؤهلات التي تُميز كل سلسلة جبلية؛

2.7. تعزيز سياسة توجيه الفلاحة بالمناطق الجبلية، لا سيما من خلال :

- تطوير إنتاج وتسويق المنتجات المحلية، مع استثمار مميزاتها التنافسية (منتجات طبيعية، المهارات والمعارف التقليدية...)؛
- توسيع نطاق تحويل وتأهيل هذه المنتجات سواء على مستوى السوق المحلية أو لتوجيهها نحو التصدير؛
- تعزيز تأطير القرب لفائدة الفلاحين ومربي المواشي وتوفير التكوين المهني للشباب المنتمين للمناطق الجبلية في مهن مرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي وبالمهن الجبلية الأخرى؛
- تعزيز التأطير الصحي ومراقبة جودة اللحوم في الأسواق الأسبوعية بالجماعات القروية والمراكز الصاعدة؛

3.7. المحافظة على قطاع تربية المواشي وتطويره، إذ يشكل مصدر عيش لجزء كبير من ساكنة المناطق الجبلية. وتمتلك هذه المناطق خاصيتين مميزتين في مجال تربية المواشي. فهي تضم فضاءات «أكدال» وتوفر الكلأ للقطعان في الفترة الصيفية في إطار الترحال العمودي. كما أن الأنظمة البيئية بالمناطق الجبلية تشكل مجالا إيكولوجيا ملائما للنهوض بقطاع تربية الماعز، لاسيما اللحوم الحمراء المتأتية من الجدي، وجعلها ضمن لائحة المنتوجات المحلية. لذلك، ينبغي التدخل على عدة مستويات مرتبطة بتنمية المراعي وتربية المواشي :

- تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان استمرار العمل بفضاءات «أكدال» وإعادة تأهيلها وإحداث فضاءات «أكدال» جديدة؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى دعم استمرار الترحال مع ضمان تنظيم تدفقات أعداد القطعان. ويقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الإطار الإسراع بالإعمال الفعلي للقانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- تعزيز تطوير سلسلة اللحوم الحمراء المتأتية من الماعز وإدراجها ضمن المنتوجات المحلية بمختلف المناطق الجبلية، وذلك على غرار لحم جدي الأركان.

4.7. النهوض بتربية الأسماك في المناطق الجبلية، وجعلها نشاطا مدرا للدخل؛

5.7. جعل السياحة الجبلية قاطرة للتنمية، تزدهر في سياقها العديد من القطاعات والأنشطة الأخرى، خاصة المنتزهات الوطنية والمباني التاريخية والمغارات والمخازن الجماعية، ومنتجات الصناعة التقليدية والرياضات الجبلية (التسلق، التزلج...). ولتحقيق هذا الهدف، يوصي المجلس بما يلي :

- تصميم وإرساء منظومة لتنمية السياحة الجبلية، مع تحسين جودة الإيواء وطاقته الاستيعابية في كل منطقة جبلية، وتحسين جوانب التنشيط والتسويق وإحداث مواقع إلكترونية تسمح بزيارات افتراضية؛
- إعداد مخططات للتسويق خاصة بكل سلسلة جبلية تُبرِز مختلف الفضاءات والخدمات التي تمتاز بها المناطق الجبلية (غابة الأرز، منتزه وطني، محمية المحيط الحيوي، المناطق الرطبة، المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية، الوحيش البري، النباتات، الطيور...)؛
- وضع نظام لمَنْح العلامة المُمَيِّزَة ملائم لسياق المناطق الجبلية مع إرساء آليات للتكوين والمواكبة بغية تحسين جودة المواقع السياحية الجبلية؛
- تنويع المنتجات السياحية بالمناطق الجبلية (الرياضة، القنص، الصيد، السياحة البيئية، تسلق الجبال، فن الطبخ، المنتزهات الجيولوجية، محميات المحيط الحيوي، المآثر التاريخية والدينية، النقوش الصخرية، المخازن الجماعية التقليدية...)، مع ضمان انتظام هذه المواقع السياحية في إطار شبكات بين مختلف السلاسل الجبلية؛

6.7. تعزيز قطاع الصناعة التقليدية من أجل ثمين ثروات المناطق الجبلية والمهارات والمعارف المتداولة بها :

- استثمار التراث الذي تزخر به المناطق الجبلية في ميدان الصناعة التقليدية، عبر التمييز بين أنشطة الصناعة التقليدية ذات البعد الفني التي يمكنها مواكبة وتعزيز السياحة، وبين أنشطة الصناعة التقليدية ذات الطابع الخدماتي، لا سيما من أجل النهوض بمجال تشغيل الشباب؛
- تعزيز تأطير وتكوين الصناع التقليديين العاملين بالمناطق الجبلية وتحسين ظروف إنتاج المنتجات التقليدية المحلية عبر تعزيز البنيات التحتية الخاصة بالصناعة التقليدية (قرى ودور الصانع، فضاءات للعرض والبيع...) بالإضافة إلى دعم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- دعم ومواكبة النساء بالمناطق الجبلية، من أجل تحسين مستوى عيشهن، وذلك من خلال النهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وتيسير تطوير علامات التصديق الجماعية وتسويق المنتجات المحلية؛

التنمية المستدامة : حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية

8. المحافظة على البيئة وضمان التدبير العقلاني للموارد الطبيعية

1.8. استكمال تحفيظ الملك الغابوي؛

2.8. توسيع نطاق برنامج تقليص الفوارق المجالية، ليشمل تثمين الموارد الطبيعية والتراث والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

3.8. الوقاية من أخطار تدهور البيئة وتعزيز مكافحة انجراف التربة بالمناطق الجبلية؛

4.8. توسيع المناطق المحمية والمصادقة على النصوص التطبيقية للقانون الذي ينظمها؛

5.8. تشجيع اعتماد نظام للأداء عن خدمات الأنظمة الإيكولوجية بالمناطق الجبلية؛

6.8. تفعيل مسلسل تنفيذ الإستراتيجية الغابوية-الرعوية والحرص على انسجامها مع باقي الإستراتيجيات والبرامج الجاري تنفيذها أو إعدادها؛

7.8. توفير الدعم والمساعدة للجماعات القروية والأقاليم والجهات الواقعة في المناطق الجبلية، بوصفها أنظمة بيئية هشة، في مجال تصميم المشاريع لتقديمها للصندوق الأخضر وصندوق التكيف وصناديق التمويل الأخرى المرتبطة بالتغيرات المناخية؛

تنمية التراث الثقافي

9. المحافظة على التراث الثقافي بالمناطق الجبلية وتحويله إلى ثروة اقتصادية

1.9. تثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي لجعله رافعة للتنمية في تضافر مع السياحة الجبلية والصناعة التقليدية :

- تحسيس الفاعلين والشركاء المعنيين بدور الثقافة في التنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛
- تعزيز قدرات الفاعلين بالميدان الثقافي، العمومي والخاص، في مجال تطوير وتدبير الأنشطة الثقافية والإبداعية في المناطق الجبلية؛
- تحديد وجرد وتثمين عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي الموجودة في المناطق الجبلية، وذلك من أجل تأهيلها لتصبح تراثا وطنيا ودوليا وجعلها رافعة للتنمية.

آليات الالتقائية ومضافرة الجهود والحكامة

10 . النهوض بحكامة مسؤولة تُحَفِّزُ المقاربة الجهوية

1.10. العمل، بشكل ميداني، على تقوية انسجام والتقائية واندماج مختلف السياسات والبرامج القطاعية، التي تستهدف المناطق الجبلية؛

2.10. دعم الجهات والجماعات لتتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا في مجال الحكامة من أجل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، لا سيما من خلال تعزيز قدرات المنتخبين وباقي الفاعلين في مجال التنمية وتمكين المجالات الترابية، بشكل منصف، من الوسائل البشرية والمادية الضرورية؛

3.10. وضع تحفيزات وآليات لتشجيع الإعمال الفعلي لمبادئ التعاون بين الجماعات والتعاون بين الجهات والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية؛

11 . تعزيز تمويل التنمية بالمناطق الجبلية

1.11. إعادة النظر في التقسيم الإداري وتعزيز التعاون بين الجماعات، وذلك بالنظر لعدم كفاية ميزانية الاستثمار التي تتوفر عليها غالبية الجماعات القروية بالمناطق الجبلية ؛

2.11. الحرص على الانسجام بين مختلف مصادر التمويل الموجهة لتنمية المناطق الجبلية وعلى استعمالها بالشكل الأمثل (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، صندوق التأهيل الاجتماعي، صندوق التضامن بين الجهات، التمويل المتأتي من الجهة والإقليم والجماعة، التمويل المتأتي من مختلف القطاعات الوزارية، التمويلات الدولية...)؛

3.11. ضمان توزيع متوازن للتمويلات بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تنمية المناطق الجبلية ويميز بين العالم القروي وبين المناطق الجبلية، ويضمن الإنصاف والتضامن سواء بين السلاسل الجبلية أو داخل كل سلسلة جبلية؛

4.11. إعمال كل المقتضيات القانونية والتنظيمية والمسطرية والمتعلقة بالحكامة من أجل ضمان أكبر درجة من تعبئة واستعمال وترشيد الموارد المالية لتنمية المناطق الجبلية (تمويلات غير مستخدمة، ميزانيات)؛

5.11. تعزيز مواكبة الساكنة في مجال تحقيق التغيير الاجتماعي (المواطَنة، البيئة، القيم الثقافية....)

12 . تعزيز عمليات تقييم برامج وتدابير تنمية المناطق الجبلية

1.12. مأسسة إلزامية تخصيص مكون للتتبع والتقييم في كل برنامج أو مخطط أو مشروع لتنمية المناطق الجبلية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma